جامــعة واســط
مجلـــــة كليـــــة التربيـــة

العـدد الحادي والأربعون
الجزء الرابع/تشرين الثاني/٢٠٢٠

إشكالية عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

م.د.علي عبد الكريم حسين
الجامعة العراقية / كلية القانون والعلوم السياسية
ali.k.aljabry@gmail.com

الملخص

إن مظاهر عدم الاستقرار السياسي في العراق سابقة لقدوم الاحتلال الامريكي في عام ٢٠٠٣ على الرغم من أنها لم تتخذ مظهراً جلياً في السنوات الأخيرة من عمر النظام السابق، إلا أن هذا لا ينفي وجود متغيرات وفواعل ساكنة كانت تهدد بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وعلية يمكن تحقيق توافق وطني كبير للنهوض بواقع المجتمع العراقي وضمان تخلصه من حالة عدم الاستقرار وصولاً إلى بناء دولة تؤمن بالديمقراطية ومجتمع مدني يسوده القانون والعدالة الاجتماعيه بعيدا عن المحاصصة الطائفية والسياسات المرتبكة التي أخرت تقدم العملية السياسية والديمقراطية نحو أفاق ترسيخ دورها التنموي.

الكلمات المفتاحية: الانفلات الامني ، الارهاب ، الازمات الاقتصادية ، الفساد المالي ، الهجرة.

Abstract

the problem of research stems from the need to achieve great national consensus in order to improve the reality of Iraqi society and ensure that it escapes from instability and build a democratic civil state and a civil society dominated by law and social justice away from sectarian quotas and confused policies that have delayed the progress of the political and democratic process towards democracy.

The purpose or goal of this research is to show the political reality and demographic change that directly affects the societal nature of the Iraqi street and work to describe and analyze this reality, whether at the level of rulers or at the level of the governed, and to explain the reasons for the lack of understanding between the political parties and the reasons for change and finding Solutions to avoid blockages.

Insecurity, terrorism, economic crises, financial corruption,immigration.

المقدمـــــــة

خلال تاريخ العراق الحديث والمعاصر، لم يسبق لهذا المجتمع أن شهد أزمة سياسية داخلية تتمثل في تعرضه لعدم الاستقرار السياسي كما هو الحال في مرحلة ما بعد ٢٠٠٣، صحيح أن العراق الحديث ومنذ تشكله في عام ١٩٢١ قد شهد حقب متلاحقة من عدم الاستقرار السياسي تمثل في الانقلابات العسكرية التي لم تكتفي فقط بتغيير شكل النظام السياسي من ملكي إلى جمهوري بل بلغت حد التكرار في الانقلابات ضمن سياق النظام الجمهوري نفسه وهو ما كان يعبر عن صراع حقيقي على السلطة بين فئات اجتماعية وسياسية مختلفة، ألا أن المرحلة الراهنة في بناء العراق المعاصر والتي تمثلت بالرعاية الأميركية بالنسبة للمشاريع السياسية في العراق، هو إقامة دولة ديمقراطية ذات تعددية سياسية، يقوم فيها الحكم على أساس الانتخابات والتداول السلمي للسلطة، إلا أن هذا التغيير رافقه أزمات عديدة، عكست اشد لاضطرابات سياسية في تاريخ العراق تمثل في التدخل الخارجي والإقليمي والدولي في الشؤون الداخلية، واستخدام العنف كوسيلة لإدارة الصراعات الاجتماعية بعيدا عن المؤسسات السياسية والقانونية والدستورية، والتي تعتبر هذه المؤسسات وسيلة لحل النزاعات.

إن مظاهر عدم الاستقرار السياسي في العراق سابقة لقدوم الاحتلال على الرغم من أنها لم تتخذ مظهراً جلياً في السنوات الأخيرة من عمر النظام السابق، إلا أن هذا لا ينفي وجود متغيرات وفواعل ساكنة كانت تهدد بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

تنبع أهمية البحث من كونه يتناول احد المواضيع المهمة موضوع عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ويربط بينه وبين الوصول إلى التداول السلمي للسلطة التي تعد احد الركائز الأساسية لهذا الموضوع، في وقت وصلت فيه المجتمعات إلى قناعة مفادها إن جميع المشاكل جاءت نتيجة لعدم الاستقرار السياسي من الحقبات السابقة وتتلخص بضرورة ايجاد حلول سياسية كونها الوسيلة الوحيدة لحل المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المجتمع .

ومن هنا تنطلق إشكالية البحث من الحاجة لتحقيق توافق وطني كبير للنهوض بواقع المجتمع العراقي وضمان تخلصه من حالة عدم الاستقرار وصولا إلى بناء دولة مدنية ديمقراطية ومجتمع مدني يسوده القانون والعدالة الاجتماعيه بعيدا عن المحاصصة الطائفية والسياسات المرتبكة التي أخرت تقدم العملية السياسية والديمقراطية نحو أفاق ترسيخ دورها.

إن الغاية او الهدف من هذا البحث هو تبيان الواقع السياسي والتغير الديمغرافي الذي يؤثر بشكل مباشر على الطبيعة المجتمعية للشارع العراقي والعمل على توصيف وتحليل هذا الواقع سواء

كان ذلك على صعيد الحكام أم على صعيد المحكومين، وبيان أسباب غياب الوعي ألتفاهمي بين الإطراف السياسي وأسباب التغيير وإيجاد الحلول لتجنب المعرقلات.

كما يتضمن هذا البحث ثلاثة مباحث، الأول كإطار مفاهيمي لعدم الاستقرار السياسي ويتضمن مطالب الأول مفهوم عد الاستقرار السياسي، والثاني أنماط عدم الاستقرار السياسي.

إما المبحث الثاني وهو فواعل عدم الاستقرار السياسي في العراق، ويتضمن مطالب الأول التدخل الخارجي (الإقليمية والدولية)، والثاني الصراع مع الإرهاب، والثالث الأزمات الاقتصادية وتعثر التنمية.

إما المبحث الثالث مخرجات عدم الاستقرار السياسي في العراق، ويتضمن مطالب الأول الفساد المالي والإداري، والثاني غياب النضج المؤسساتي والاجتماعي، والثالث هجرة رأس المال والعقول ومن ثم الخاتمة.

المبحث الأول: عدم الاستقرار السياسي (إطار مفاهيمي)

يعتبر عدم الاستقرار السياسي من أكثر الظواهر السياسية شيوعاً في دول العالم الثالث ، وفي الواقع يعتبر مفهوم عدم الاستقرار السياسي من أكثر المفاهيم غموضاً وتعقيداً في البلدان التي تعاني من الأزمات والحروب، لذا سنوجز في هذا المبحث عن المفهوم وأنماط عدم الاستقرار كإطار مفاهيمي ومدخل للبحث.

المطلب الأول: مفهوم عدم الاستقرار السياسي

من المعلوم أن اغلب دول العالم الثالث التي تمكنت من تحقيق الاستقلال السياسي، ظاهرياً، لم تتمكن ضمن السياق ذاته من الوصول إلى درجة مقبولة من الاستقرار السياسي الذي يعد الدعامة الرئيسة لتحقيق التنمية التي ظلت ولعقود طويلة الشغل الشاغل لأغلب أنظمة الحكم في العالم الثالث أو ما بات يعرف بالعالم النامي ومن ثم بعالم الجنوب، والأكثر من ذلك بدا أن هذه الدول لجت فعلاً إلى مرحلة جديدة بعد المرحلة الكولنيالية في العقد الخامس من القرن العشرين، مرحلة انتشرت فيها ملامح ومظاهر الانقسام الاجتماعي الذي تحول فيما بعد إلى انقسام سياسي أو بالعكس، أي إن الانقسام السياسي عمد إلى تغذية وتعميق فجوات الانقسام الاجتماعي بحيث عجزت من خلاله هذه الدول عن تعميق مفهوم الوحدة الوطنية التي يبدو أنها تراجعت وانحسرت لصالح نزعات قبلية أو أثنية أو اجتماعية لا سيما وأن اغلب دول العالم الثالث تزخر بتنوع اجتماعي. (إبراهيم،١٩٩٧، ص١٣)

ويمكن تعريف لمفهوم عدم الاستقرار السياسي هو: "عدم مقدرة النظام على تعبئة الموارد الكافية لاستيعاب الصراعات في داخل المجتمع ، بدرجة تحول دون وقوع العنف فيه"، لا بد من الإشارة إلى

أن مصطلح الاستقرار في العلوم الاجتماعية يشير إلى استقرار الظروف الاجتماعية التي لم تشهد تغيرات مفاجئة أو جذرية، وهذا يعني عدم وجود تغيير مقصود في المجتمع نفسه أو خارج المجتمع، بحيث لا يتغير النظام والتوازن مما يجعله يفقد الحالة وتدمير الحالة المستقرة أو الاستقرار الذي كان عليه الى حالة غير مستقرة. (الشاهر، ٢٠١٩ ، الإستقرار السياسي معاييره ومؤشراته، https://alhoriyatmaroc.yoo7.com/t2741-topic).

فهناك مجموعة من التعاريف قدمها الباحثين لتعريف عدم الاستقرار ومنها من يرى أن عدم الاستقرار السياسي هو " عدم قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح". (ناجي، ٢٠٠٨، مفهوم عدم الاستقرار السياسي في الدولة، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=124621&r=0)

إن عدم الاستقرار السياسي من الظواهر الحديثة، على اعتبار انها لم تظهر إلا بعد النصف الثاني من القرن العشرين حيث ظهور الدول الناشئة والحديثة الاستقلال في البلدان النامية، ويعود ذلك الى العديد من العوامل المتعلقة بطبيعة التكوينات الثقافية والاجتماعية لهذه البلدان، بالإضافة الى هناك دول تمتاز باقل درجة من التنوع (السوسيو – ثقافي) فأخذت تعاني من مظاهر عدم الاستقرار السياسي وهي في طور الانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث والمعاصر. (بدر الدين، ١٩٨٢، ص٣٠).

فأن مجرد التعبير بـ(عدم الاستقرار) يدل على غياب الثبات في الخصائص، لان الظاهرة تكتسب صفات وتفتقد بعضها وهو ما يعطي الانطباع باستمراريتها نحو التحول والتغيير من حالة إلى أخرى بحقب زمنية قد تطول أو قد تقصر تبعاً للعوامل والأسباب، وان عدم الاستقرار كظاهرة مجتمعية يمكن أن تكون مثل عدم الاستقرار السياسي او الاقتصادي او الاجتماعي، ...الخ، وبالرغم من أن لكل حالة اسبابها وعواملها ودوافعها فمن الممكن وجود أكثر من نوع يحفز هذه العوامل الاخرى، فعدم الاستقرار السياسي يولد عدم الاستقرار الاقتصادي وأيضا عدم استقرار اجتماعي وهكذا. (الكاظم والعاني، ١٩٩١، ص ٥٧).

وبقدر تعلق الأمر بظاهرة عدم الاستقرار السياسي هو يعني التغيير المستمر او عدم الثبات بالإطار المؤسسي لدولة أو نظام سياسي او عدم الاستقرار في نظام السلم المجتمعي، ومع ذلك فإن التغيير المستمر قد يكون حالة إيجابية للعديد من الظواهر الاجتماعية، لذلك يمكن فهم عدم الاستقرار بشكل تجريدي باعتباره انعكاساً دائماً للتغيير أو التحول المستمر، طالما أنه يعبر عن تغييرات غير منتظمة في طبيعة النظام السياسي ، مما يؤدي إلى استبدال المؤسسات السياسية بأخرى، و ان كانت هذه التغييرات تحدث عادة بطريقة عنيفة بسبب الرفض العام أو الجزئي لطبيعة المؤسسات القائمة

والطريقة التي تعمل بها هذه المؤسسات مع الرغبة في استبدالها بصيغة أخرى. يتم التعبير عن هذا الرفض بطريقة عنيفة وليس جزءاً من الآلية المتفق عليها لحل النزاعات الاجتماعية. (الكاظم والعاني، ١٩٩١، ص ٦٠).

المطلب الثاني: أنماط عدم الاستقرار السياسي

أولا: عدم الاستقرار النظامي

ويتمثل هذا النمط او الأنموذج بتعرض النظام السياسي الى حالة من فقدان الثبات في مؤسساته وتنظيماته وقيمه بحيث يخضع لتحول من نظام الى اخر كما هو الحال مع الانقلابات العسكرية أو الثورات التي غالباً ما تعمد الى ازالة النظام السياسي القائم واستبداله بنظام أخر يعكس الطابع الثوري للنخبة او الفئة القائمة بالانقلاب بحيث تعيش الدولة (المجتمع والنظام السياسي) حالة من عدم الاستقرار خصوصاً مع تزايد المخاوف من انتشار ظاهرة الانقلابات المستمرة التي تطيح بالاستقرار النظامي للدولة، اذ يتعرض النظام السياسي في هذه الحالة الى دورة من التغييرات المستمرة، وقد يكون من النادر أن يحافظ النظام السياسي على مؤسساته الدستورية ونهجه السياسي بشيء من الثبات كما هو الحال مع الانقلابات العسكرية التركية (فيصل، ١٩٩٣، ص ٤٥).

ولكن يبدو أن الحالة التركية تبدو استثناء عن الحالة العامة في العالم الثالث والتي تتسم بأنه مع مجيء كل نظام سياسي جديد غالباً ما تتغير المؤسسات السياسية والدستورية، كما هو الحال مع ظاهرة الانقلابات العسكرية في العراق التي أفضت ومنذ عام ١٩٥٨ الى تغييرات مستمرة في البنية السياسية للسلطة ومنظومة الحكم، اذ حلت مؤسسات جديدة محل المؤسسات القديمة.

(دافيس، ٢٠٠٨، ص ٣٥).

وقد تحدث المفكر (أرسطو) عن هذا النمط من عدم الاستقرار عندما أشار الى التغيير يمكن أن يطرأ على بنية الدولة عندما يبحث الناس عن تغيير شكل الحكم بشكل جديد كالتغيير من الديمقراطية الى الأوليغارشية أو العكس، خصوصاً وأن (أرسطو) ذكر انواع أنظمة الحكم هي (الديمقراطية، الأوليغارشية والملكية) وان هذه الأنواع غير ثابتة وهي عرضة للتغيير ألا أن حديثه عنها كان في معرض تبيان امكانية التحول من نظام الى اخر دون ان يعتبره انعكاس الى عدم الاستقرار السياسي. (طاليس، ١٩٤٧، ص ٢٨٣).

ولعل هذا النموذج او النمط يخفي وراءه الكثير من مظاهر الصراع الكامنة في المجتمع والتي تدفع بالدولة والنظام السياسي الى ان يكون ضحية متكررة لانقلابات عسكرية كما يكشف هذا النوع عن ضعف الثبات في مؤسسات الحكم القائمة وضعف او انكماش منظومة الثقافة السياسية التي تفتقر

لمبدأ القبول بما هو قائم وان التغيير يتم عن طريق اليات دستورية بل يتم الاحتكام الى القوة في انتزاع السلطة من فئة لصالح فئة اخرى كما يكشف هذا النموذج عن تدخل الجيش في الحياة السياسية وذوبان الخطوط او الحدود الفاصلة بين الجيش والسياسة التي تصبح ضحية المؤسسات العسكرية. (عبد الله، ١٩٨٩، ص ١٠١).

كما يكشف عن ضعف اليات الحل السلمي للنزاع واعتماد القوة في ادارة الصراع الاجتماعي وغالبا ما تنشا هذه الظاهرة من عدم الاستقرار في المجتمعات التي تتسم بتنوع في التركيبة الطبقية والمذهبية والعرقية كما تكون هذه الظاهرة سائدة في مجتمع تكون فيه مجموعة من الفئات المرتبطة بالمؤسسة العسكرية في حال نزاع مستمر بسبب الخلافات السياسية وهو ما يكشف عن الاندماج القائم ما بين المؤسسة العسكرية والسياسية في هذه الدول. (هدبرو،١٩٩١، ص ٧٠).

ثانيا: عدم الاستقرار النخبوي (تبدل رموز السلطة)

هذا النوع من عدم الاستقرار السياسي يبدو أخف في نتائجه ومظاهره من النموذج الاول، إذ يشمل عدم الاستقرار الطبقة الحاكمة دون ان يصل بالضرورة الى إحداث تغييرات جذرية في البنية السياسية لنظام الحكم اذ تتغير الشخوص ورموز السلطة بسبب من الخلافات القائمة المستمرة ما بين مختلف الكتل السياسية المتواجدة والتي تعد اللاعبون الرئيسيون في السياسة وغالباً ما ينتشر هذا النمط نتيجة لمشكلات اجتماعية واقتصادية ترغم المؤسسة الحاكمة على اجراء تغييرات في رموز السلطة او الرموز النخبوية من اجل امتصاص مظاهر الغضب او الاستياء الشعبي ولإرضاء المطالب الجماهيرية.(عبد الله، ١٩٨٩، ص ١٠٤).

ويأخذ عدم الاستقرار في هذا النمط التغييرات في رموز السلطة مثل العزل من المنصب او استبدال الوزارة بالجملة وإحلال نخبة سياسية جديدة محلها دون أن يتضمن بالضرورة اعادة توزيع السلطة مع فئات او نخب سياسية جديدة اذ تكون في اغلبها تغييرات شكلية لامتصاص الصدمات المجتمعية التي من الممكن أن يتلقاها النظام السياسي.(الزيدي، ٢٠٠٧، ص ٦٣٧).

ثالثا: عدم الاستقرار المجتمعي

يتمثل وجود هذا النمط او النموذج في سيادة مظاهر العنف السياسي كان يكون في شكل إرهاب، تمرد شعبي كأسلوب لإدارة العلاقة بين السلطة ومن هم خارجها ممن يبدون رفضاً شديداً ليس فقط للآليات المعتمدة في ادارة شؤون الحكم بل لنوعية الحكومة القائمة أو حتى النظام السياسي وفي بعض الاحيان لايخفي المعارضين للسلطة رغبتهم الصريحة في تغييرها بأسلوب عنيف يعتبرونه

شرعي على الرغم من ان الطابع العام لعدم الاستقرار السياسي في هذا النموذج يوحي باستخدام وسائل غير مشروعة او مقبولة قانوناً من قبل هذه الجماعات على اعتبار أن النظام السياسي يحضى بقدر من شرعية الوجود. (فيصل، ١٩٩٣، ص ٥٣)

هذا من ناحية ومن ناحية اخرى يكون الشكل الاخر لعدم الاستقرار المجتمعي أو هو بمثابة امتداد اجتماعي له ان تطال هذه الظاهرة انقسامات جديدة تؤدي الى حروب اهلية ينتج عنها توزيع جديدة للسلطة بين الحكومة ومن هم خارجها وربما يكون هذه التوزيع على القدر من التساوي في القوة بسبب من استخدام اليات العنف التي تتيح للبعض من الحصول على سلطة جديدة، بمعنى اخر يتحول عدم الاستقرار الاجتماعي من علاقة سلبية بين السلطة ومن هم خارجها الى قيام مجموعات منقسمة بعضها داخل السلطة وأخراها خارجها لها من القوة التي توازي بها سلطة الحكومة يدخلون في صراع اجتماعي يدار بوسائل عنيفة هي الحرب الاهلية. هدبرو،١٩٩١، ص ٧٦.

المبحث الثاني: فواعل عدم الاستقرار السياسي في العراق

يمكن القول أن أسباب عدم الاستقرار في العراق منها ما هو متشابه مع دول العالم، ومنها ماله خصوصية بسبب من الظروف الاجتماعية والمكانية التاريخية، وبشكل عام يمكن تحديد (الفواعل) التي مثلت (ديناميكات) عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ .

المطلب الأول:- التدخل الخارجي (الإقليمية والدولية)

أدت الحرب الاميركية على العراق إسقاط النظام السياسي السابق إلى إحداث الكثير من التبدلات في موازين القوى الإقليمية إذ انطوت على تطورات حملت في طياتها تباشير متناقضة، لأن التدخل الخارجي من الظواهر التي كشفتها الخلافات النظرية في العلاقات السياسية الدولية، خاصة وأن التغيرات في هيكل القيم والقوى الكبرى على مستوى النظام الدولي أحدثت تغييرات كبيرة في هذه الظاهرة وغيرت أسباب التدخل. (علي ، ٢٠١٤، التدخل الخارجي بين قيود القوة والدواعي الإنسانية، (http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/3498.aspx).

إذ اعتبرت لدى قوى معينة على أنها مكاسب وفي ذات الوقت تحمل مخاطر محتملة، وهو ما فرض التعامل معها بأساليب دفاعية وأيضاً هجومية وصلت إلى حد التدخل في الشؤون الداخلية للعراق وبما أفضى إلى جعل حالة عدم الاستقرار السياسي بمثابة خيار استراتيجي في تعاملاتها الخارجية، ومع بدء مرحلة التحول السياسي في العراق أخذت دول الجوار تتفاعل مع هذا التحول وفق سياقات مصلحيه خاصة، وهذا أمر ليس مستغرب على اعتبار ان المصلحة هي محرك السياسة

الخارجية لأي دولة وعلاقة العراق مع دول الجوار اختلطت بها أهداف ومصالح تغذيها مطامع اقتصادية وهواجس سياسية وأمنية. (علي ، ٢٠١٤، التدخل الخارجي بين قيود القوة والدواعي الإنسانية، (http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/3498.aspx).

فعلى صعيد العلاقات مع دول الجوار والمنطقة العربية، فان من التحديات التي تواجه عمل السياسة الخارجية العراقية، الميراث الطويل من الخلافات، والإشكالات الأمنية التي تحد من التعاون مع بعض الدول ومن بين القيود في التعامل مع دول الجوار يمكن رصد كثير من القضايا فمثلا مع تركيا مشكلة الاكراد والتركمان والحدود والمياه، اضافة الى وجود القوات التركية على الاراضي العراقية لاسيما بعد احتلال داعش وتصاعد التصريحات السلبية بين طرفي الحكومتين.(المعموري، ١٥ تشرين الأول، ٢٠١٦، في الميزان السياسة الخارجية العراقية، https://kitabat.com).

المطلب الثاني : الصراع مع الارهاب

تعد حالة الصراعات الداخلية في العراق من الصراعات المعقدة التي شهدت تطورات متعددة وكبيرة خلال العقد الاخير التي ادت الى استنزاف موارد البلد وعدم استقراره السياسي والأمني والاقتصادي وتعدت الى تهديد اللحمة الوطنية والنسيج الاجتماعي، ومما زاد الامر تعقيدا وسوءاً هو التدخل الخارجي في الصراع الداخلي العراقي الذي انعكس سلباً على مسيرة الحياة للمجتمع بشكل عام وعلى طبيعة العلاقات مع الدول المحيطة والكبرى.(الجادر، ٢٠٠٦، ص٩٨).

لعله من الإنصاف القول أن أحد أهم أسباب المشكلة الأمنية التي إستفحلت في العراق بما عكسته من عدم إستقرار سياسي تمثل في تفتت الجيش العراقي السابق إثر إنتهاء العمليات العسكرية في ١ آيار ٢٠٠٣ ومن ثم جاء بعده قرار الحاكم المدني الأميركي (بول بريمير) الذي قضى بحل الجيش رسمياً، وهو ما ولد فراغ أمني حاولت القوات الأميركية ملئه بمساعدة من الأحزاب السياسية، وكانت خطوات بناء جيش ومؤسسات أمنية جديدة تنمو بموازاة نمو القدرات القتالية للمتمردين والتنظيمات الإرهابية التي استغلت هذا الفراغ لتتمكن من تفعيل نشاطاتها، والملاحظة التي لا يمكن إغفالها بخصوص عملية بناء القوات الأمنية أنه فضلاً عن إتسامها بخطوات تدريجية بدت في بعض الأحيان بطيئة ومقيدة بسياسات قوات التحالف التي تولت عملية الإشراف على هذه العملية، نجد أن هذه المؤسسات الجديدة تعرضت لضغوط من قبل الأحزاب السياسية من أجل محاولة السيطرة عليها من خلال إدخال عناصرها في هذه الأجهزة وهو ما جعل هذه المؤسسات تبدو حزبية أكثر منها مهنية ذات واجبات محددة، وهو ما جعل أدوار هذه المؤسسات ترسمها مصالح وتجاذبات سياسية مما جعلها ضعيفة

الأداء في مواجهة التحديات الأمنية على الرغم من أنه تم أنفاق ما يقدر بـ(٣١) مليار دولار حتى عام ٢٠٠٨ على التشكيلات الأمنية المختلفة، وبالتالي فقدت هذه المؤسسات حياديتها في العمل الرسمي. (الحمداني، ٢٠٠٨، ص ١٠٩).

بل إن مشكلة تغلغل النفوذ (الطائفي) تفاقمت بسبب الميل إلى لامركزية القيادة الإدارية للشرطة بتوزيعها على مختلف المناطق، وكان ذلك في فترة سلطة الائتلاف المؤقتة، كخطوات الحصول على أموال ودفع الرواتب، بالإضافة إلى ذلك تم إنشاء خدمة حماية المنشات في عام ٢٠٠٣ لتوفير الأمن للمرافق العامة والبنية التحتية في العراق، وفي هذه الحالة سمح لكل وزارت الدولة والهيئات المستقلة بتعيين قوة الحراسة الخاصة بها، والى عام ٢٠٠٧ كان هناك (١٥٠) ألف ضابط تابع لخدمة حماية المنشآت،(٨٧٠٠) الف حارس أمن شخصي للزعماء والقادة العراقيين، فتحولت قوات الحراسة الوزارية إلى جيوش خاصة ومصدر للتمويل.(المصالحه، ٢٠٠٩، ص٢٤).

وبقت الصراعات السياسية والطائفية تنخر المجتمع العراقي في الاعوام المتسلسلة حتى ظهور تنظيم داعش الذي يعد من اكبر النكسات التي تعرض له البلاد من خراب واحتلال ثلث البلاد وهو تنظيم مسلح يتبع الأفكار السلفية الجهادية، يذكر ان تنظيم داعش ومعه المجموعات المتطرفة الاخرى تشكل تحديا للعالم وهذا التحدي موجود على اكثر من جبهة في سورية والعراق وفي مجال الفضاء الافتراضي، على ان شبكات الانترنت مهمة بالنسبة لتنظيم داعش لأنه من خلال هذه الوسيلة يتمكن من استقطاب عدد كبير من المقاتلين والانتحاريين، يهدف أعضاؤها (حسب معتقداتهم) إلى إعادة الخلافة الإسلامية وتطبيق الشريعة الإسلامية، وانتشر نفوذها بشكل أساسي في العراق وسوريا معاً ودول أخرى كجنوب اليمن وليبيا وسيناء والصومال ونيجيريا وباكستان، وزعيم التنظيم هو أبو بكر البغدادي.

وفي حزيران عام ٢٠١٤، كان لتنظيم داعش على الأقل ٤٠٠٠ من المقاتلين داخل الاراضي العراقية، أعلن التنظيم مسؤوليته عن الهجمات التي أسفرت عن مقتل الآلاف من المدنيين، وفي آب عام ٢٠١٤، ادعى المرصد السوري لحقوق الإنسان أن التنظيم قد زادت قوته إلى ٥٠٠٠٠ مقاتل في سوريا و٣٠٠٠٠ في العراق. (حمدان،٢٠١٦، ص ٦٩).

ان الهدف الاساسي لتنظيم (داعش) إقامة خلافة في منطقة ذات أغلبية سنية في العراق، وبعد مشاركته في الحرب الأهلية السورية، توسع هدفه ليشمل السيطرة على منطقة الأغلبية السنية في سوريا، وأعلن الخليفة أبو بكر البغدادي في ٢٩ حزيران / يونيو ٢٠١٤ بانه امير المؤمنين وغير اسم التنظيم إلى "الدولة الإسلامية في سوريا والعراق". (حمدان،٢٠١٦، ص ٧٩).

المطلب الثالث : الأزمات الاقتصادية وتعثر التنمية

لا يمكن إهمال دور العامل الاقتصادي سلبي في إشاعة مظاهر العنف وعدم الاستقرار السياسي، فغالباً ما يؤدي عدم الاستقرار الاقتصادي الى شيوع حالة من التذمر والرفض لطبيعة الحكومة القائمة مما يولد عدم إستقرار سياسي، وفي نفس الوقت يعمل على تغذية عدم الإستقرار الإقتصادي من خلال تراجع عملية النمو والتنمية، وقد كشف (هبز – Hibbs) عن وجود إرتباط وثيق ما بين إرتفاع معدلات الناتج الوطني الإجمالي والتراجع في وتيرة العنف السياسي، وكذلك إنتهى كل من (فلانيغان – Flanigan) و(فوغيلمان –Fogelman) إلى نتائج مشابهة في دراساتهم عن التنمية والإستقرار الإقتصادي. (فتح الرحمن، ٢٠٠٧، ص ٧٤).

ويميل الكثير من المختصين بالتنمية سواء في جانبها السياسي أو الإقتصادي وعلاقتها بظاهرة العنف وعدم الإستقرار السياسي إلى التأكيد على فكرة أن أي نظام سياسي يواجه موجة من التطلعات والمطالب نابعة من المجتمع، وعليه يسعى الى الحفاظ على بقائه من خلال بلوغ نقطة التوازن المقبولة ما بين قدراته وقابلياته وما بين هذه التطلعات، بحيث أن إخفاقه في الوصول إلى نقطة التوازن هذه يؤشر إحتمال إندلاع مظاهر لعدم الإستقرار السياسي، فعلى سبيل المثال، نجد أن (clarck) يرى إن مفهوم عدم الاستقرار السياسي يشير الى أنه وضع ينجم عن متغيرين اساسيين: الأول، مستوى الضغوط السايكولوجية التي تنجم عن عمليات التطور السياسي والمتغير الثاني، يشمل الاليات المستخدمة من قبل صانعي القرار لإيجاد الحلول لهذه الضغوط، والمقصود بالضغوط السايكولوجية هي التطلعات والمطالب التي يسعى المجتمع الى أن تستجيب الحكومة لها بحيث أن فشل الحكومة في الرد على هذه المطالب من خلال عدم تنسيق الآليات الضرورية يؤدي حتماً الى تأشير مظاهر الخلل في النظام الأمر الذي يتسبب بحالة عدم أستقرار سياسي.
(الحمش، ٢٠٠٨، ص ١٣ – ٢٨).

وقد تزامنت المشكلة الاقتصادية في العراق بغياب تخطيط واضح لمعالجة مشكلة البطالة والتوفير فرص العمل وإحداث تنمية شاملة عن طريق استغلال عائدات النفط وذلك بسبب الانقسامات والخلافات السياسية والحزبية، تزامنت مع تفاقم مشكلة الوضع الأمني مما أضعف قدرة الحكومة بتوفير نوع من الاستقرار، وهو ما سمح للعديد إلى بالتورط في العنف والإرهاب. وقد كان لطبيعة السمات الخاصة التي يتميز بها الإقتصاد العراقي وعدم بذل الجهود الكافية لإعادة هيكلة الإقتصاد وفق خطط منطقية دوراً في مضاعفة السلبيات الناجمة عن المشكلة الإقتصادية، ففضلاً عن هيمنة

القطاع النفطي في توليد الناتج القومي والتضخم الحاد في الجهاز الحكومي وعدم وجود قطاعات منتجة إقتصادياً، ترتفع نسبة البطالة بين الشباب لتصل إلى (٥٠%) (اصلان، ٢٠٠٦، ص ١٢٨).

وتعد مشكلة البطالة ظاهرة سلبية تسهم في تعميق العنف كونها مرتبطة بالأمن الإقتصادي للفرد الذي يقوم على ركيزتين أسايتين هما: أمن العمل وأمن الدخل، بما يعكسه ذلك من سلامة الفرد من التهديدات المفاجئة وهو الهدف الأساس الذي يسعى إلى تحقيقه الأمن البشري بإعتباره موجهاً لحماية الفرد والحفاظ على إستقراره الإجتماعي من جهة والإستقرار السياسي للبلد من جهة أخرى. (تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩، ص ٢٣).

كما نجد أن وقوع أعداد هائلة من السكان تحت خط الفقر يعد مؤشر خطير على سلامة الأمن البشري ومن ضمنه الأمن الإقتصادي لهؤلاء وإنعكاساته الحتمية على الأمن السياسي للمجتمع، إذ يوجد ما يقدر بـ(١٢ – ١٤) مليون شخص لا يتجاوز دخلهم الشهري (٤٠) دولار، وتتراوح معدلات الفقر ما بين (٤٠ – ٥٠%) من السكان، بل أن (٥٠%) منهم تحت خط الفقر، ومن المؤكد أن البطالة هي الحاضنة الطبيعية للجريمة بحيث نلاحظ أنه منذ عام ٢٠٠٣ إزدادت الجريمة في العراق بما تشمله من عمليات خطف وقتل وإنتماء لتنظيمات مسلحة أو مجاميع إرهابية في سبيل الحصول على المال، ومن المؤكد ان معظم المنتمين إلى هذه التنظيمات هم من الشباب في سن العمل. (تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩، ص ٢٥).

ومما فاقم من أزمة البطالة والفساد الإداري والمالي، إذ إحتل العراق المرتبة الثالثة في الفساد على مستوى العالم في الاعوام الاحقة بعد الصومال وماينمار حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية (International Transparency)، ويؤثر الفساد في تعميق فجوة البطالة من خلال التالي: (الحلفي، ٢٠٠٨، ص ١٠٣).

١. يكون التعيين ليس على أساس الكفاءة والشهادة والخبرة وانما على أساس المحسوبية والانتماءات الطائفية والحزبية.
٢. تعطيل البرامج الإستثمارية بسبب من فساد بعض القائمين عليها وفساد المقاولين، وتشغيل الأحداث بدلاً ممن هم في سن العمل نظراً للإجور المتدنية للأحداث.
٣. غياب المتابعة للمشروعات المقررة في المحافظات من قبل الحكومة المركزية، إذ وصلت نسبة تنفيذ المشروعات إلى أقل من (١٠%) تقريباً من مجموع المشروعات، مما يتسبب ذلك في إنعدام تشغيل العاطلين عن العمل.

وقد حاولت الحكومة في هذه الاعوام معالجة مشكلة البطالة من خلال برنامج الحماية الاجتماعية (Social Security) من خلال رصد مبالغ مالية ضخمة من الموازنة العامة، إلا أن الحماية الاجتماعية لا يمكن أن تقدم خطوات كبيرة في حل المشكلة لأن البرنامج المذكور يعاني أصلاً من مظاهر فساد مالي وإداري كبير، ومما أسهم في تعقيد مشكلة البطالة إرتفاع معدل نمو عرض العمل من القوى العاملة (١٢.٦) الذي بات أعلى من معدل النمو السكاني (٣.٢) بحيث أن سوق العمل في العراق أخذت سنوياً تستقبل ما يقدر بـ(٢٠٠) ألف شخص. (الحافظ، ٢٩ آب ٢٠٠٧، ص ١١).

المبحث الثالث: مخرجات عدم الاستقرار السياسي في العراق

لعبت التأثيرات السياسية والأزمات المتلاحقة دوراً في عدم استمرار خطط التنمية الذي كان ينتظرها الشعب العراقي ويحتاج اليها مع استمرار الحكومة بالاخفاقات، واتخاذ القرارات المستعجلة وأصبحت التنمية مجرد حلم صعب المنال في هذا البلد الذي اصبحت حكومته لا ترتكز على القبول من قبل الشعب وأصبحت الاحتجاجات والمظاهرات تشمل جميع المحافظات العراقية وسببها عدم الثقة بين الشعب والحكومة وسوء الخدمات والوضع الاقتصادي المتدني وأسباب كثيرة، سنوجز اهمها في هذا المبحث.

المطلب الاول : الفساد الإداري والمالي

إعتبر الفساد الإداري والمالي أحد الأسباب الرئيسة في تفاقم حدة عدم الإستقرار السياسي كونه يؤدي إلى تعطيل التنمية وحرمان فئات إجتماعية عدة من العمل، إلا أنه في ذات الوقت يعد أحد مخرجات عدم الإستقرار السياسي الذي ترتد آثاره لتنعكس على المدخلات مرة أخرى ليعمل على تنشيط دورة الفساد، بمعنى آخر، أن تأثير الفساد في عدم الإستقرار السياسي هو تأثير متبادل، والفساد الإداري في أبسط معانييه هو " إستغلال المنصب العام لتحقيق مصالح ومكاسب شخصية"، وتتضمن قائمة الفساد: الرشوة، الإبتزاز، إستغلال النفوذ، المحسوبية والإحتيال. (الربيعي، ٢٠٠٥، ص ١).

وقد استفحلت شبكات الفساد مع ضعف المركزية الإدارية للسلطة وتداخل أجهزة الأحزاب المختلفة مع أجهزة الدولة وضعف الرقابة المالية والسياسية الأمر الذي أدى إلى نشوء ما يشبه (المافيات السياسية)، فعلى سبيل المثال، أهدرت إحدى الوزارات الأمنية مبلغاً يقدر بـ(٢.٣) مليار دولار على عقود تسليح وتجهيز معدات عسكرية، ويقدر مجموع ما تم إهداره نتيجة للفساد الإداري في العراق

للفترة من حزيران ٢٠٠٤ ولغاية كانون الثاني ٢٠٠٧ حسب تقديرات مفوضية النزاهة العامة بحدود (٨) مليار دولار. (بوين، ٢٠١٦، تهريب النفط والفساد يهددان وجود الحكومة العراقية (https://www.aljazeera.net

إن الفساد الإداري والمالي بهذه الطريقة لا يعيق عملية التنمية الاقتصادية فحسب، بل يساعد أيضاً في تمويل الأعمال الإرهابية والفساد في مؤسسات الدولة، وفقاً لتقرير صادر عن السفارة الأمريكية في بغداد في نهاية سبتمبر ٢٠٠٧، فإن العديد من الأنشطة والعمليات التي تقودها الجماعات المسلحة تعتمد على اموال مصادر الفساد المالي، (تقرير السفارة الأميركية ، ٢٠٠٧، ص ٩٢). وفي نفس السياق أكد (ستيوارت بوين (ستيوارت بوين) في عام ٢٠٠٦ أن أضرار الفساد السنوية التي تلحق بالعراق تقدر بـ (٤) مليار دولار أمريكي تمثل ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، وهي مخصصة لتمويل العمليات المسلحة وتأخذ من خلال الفساد في قطاع النفط، وذلك بسبب عمليات تهريب النفط التي يشارك فيها بعض المسؤولين العراقيين، يتم توفير حوالي (١٠٠) مليون دولار أمريكي كل عام، وعلى هذا الأساس يحتل العراق مرتبة متقدمة في ترتيب الدول الأكثر فسادًا في العالم. (التقرير الإستراتيجي العراقي، ٢٠٠٨، ص ٣٢٤).

المطلب الثاني : غياب النضج المؤسساتي والاجتماعي

ان عدم وجود تنمية سياسية حقيقية ضاعف من عمق الإحتكار الفئوي للسلطة وعمق أكثر الفجوة القائمة بين التكوينات الإجتماعية، وقد لا يكون هذا العامل سبباً مباشراً لعدم الإستقرار السياسي إلا أن تأثيراته تبدى بإشتداد إنعكاساته على فاعلية العامل الأول، فكلما كانت مظاهر الخلل والتصدع كامنة في البناء الإجتماعي – السياسي (ونعني بقاء المجتمع تقليدياً بدون تكوينات متمايزة وإفتقار للثقافة السياسية والتعددية) كلما تضاعفت إشكالات الوحدة الوطنية وبرزت للعيان خطوط الصدع الإثني والمذهبي وحتى القومي.(عبد الله، ٢٠٠١، ص ١٧٠).

لهذا السبب يؤكد البعض على أن إشكالية التخلف السياسي بما يرتبط بها من مظاهر عدم الإستقرار في المجتمعات النامية تكمن في عوامل داخلية تتعلق بالبناء الاجتماعي والثقافي لهذه الدول، فالبناء الاجتماعي لم يحقق بعد درجة عالية من التباين بحيث تنتظم العلاقات بين أجزائه في ضوء فكرة التوازن بين العناصر، بل على العكس من ذلك نجد أن البناء الاجتماعي في المجتمعات النامية يتميز بعدم التجانس والذي تتداخل فيه العناصر الحديثة مع التقليدية وبالتالي فان الأدوار قد يتناقض بعضها مع البعض الاخر، وقد يعطل بعضها البعض الاخر، والاكثر من ذلك ان هذا البناء الاجتماعي لم يشهد بعد ظهور تدرج اجتماعي واضح بين هذه الجماعات الاجتماعية، فلا تزال

الجماهير متشابهة في الكثير من خصائصها الاجتماعية الى حد كبير ولم تظهر من بينها طبقة وسطى تقود التطور الاجتماعي والاقتصادي. (زايد، ٢٠٠٨، ص ١٢).

فلم تحقق مجتمعات العالم الثالث بعد درجة عالية من التكامل الاجتماعي الذي يعد دعامة تحقيق الوحدة الوطنية، فهي مجتمعات توصف بأنها لم تصل بعد إلى مرحلة النضج المؤسساتي (Institutionalization) وبالتالي لم تظهر فيها جماعات مشتركة يمكن ان تبلور مصالح سياسية، وعلى هذا الاساس نجد ان النظام السياسي لايقوم على نسق مؤسساتي أو يحقق قدراً من الاستقلالية عن بقية أنساق المجتمع الأخرى بل الأكثر من ذلك نجد ثمة تداخل كبير يصل الى حد الاندماج ما بين النظام السياسي والاقتصادي وحتى الاجتماعي يكشف عن مدى تغلل الدولة وتحكمها في ادارة شؤون المجتمع وبما يبلغ درجة ابتلاع الحزب الواحد للدولة، وكذلك نجد أن القوة غير موزعة بشكل عادل بين الجماعات السياسية كما هو الحال في الأنظمة الديمقراطية، فالقوة داخل جهاز الدولة تحتكر من قبل جماعة واحدة ومن ثم فأن النظام السياسي يوصف بأنه نظام احادي أو تسلطي أو عسكري وكذلك عملية اتخاذ القرار السياسي اذ تتركز في أيدي القلة من الناس ممن يعتبرون أنفسهم الصفوة أو النخبة الوحيدة في المجتمع.(عبد الله، ٢٠٠١، ص ١٧٣).

وهو ما يعني أن المجتمع التقليدي وبسبب طبيعة بناءه الداخلي يعيق ظهور تكوينات اجتماعية تكون هي الدعامة للاستقرار السياسي والتي في ضوئها يتم بناء النظام وفق اسس مقبولة اجتماعياً، وأيضاً إن هذا البناء الإجتماعي التقليدي يعيق ظهور الأجهزة السياسية التي تشكل لبنة النظام السياسي المعاصر، وهذه الأجهزة السياسية على حد تعبير (جابريل الموند) هي مجموعة من المؤسسات والتنظيمات تضم ستة اجهزة رئيسة هي: الجهاز التشريعي، الجهاز التنفيذي والجهاز البيروقراطي، والجهاز القضائي والأحزاب السياسية وجماعات المصالح والضغط كالتنظيمات النقابية والتجمعات التطوعية المدنية.(زايد، ٢٠٠٨، ص ١٧).

وإضافة الى ضعف البناء الإجتماعي، نجد أن الخلل في البناء السياسي بمعنى غياب الوعي الإيجابي بإحترام التعددية يحفز أكثر قابلية نمط الحكم الإحادي للإستمرار، إذ عانت التعددية السياسية في العراق ما عانته التعددية الإثنية والمذهبية من سوء فهم حولها الى مصدر للصراع الداخلي، فإذا كانت بعض الفئات الأثنية قد واجهت القمع من السلطة فقط، فان الكثير من التيارات الفكرية قد تواجه قمعاً مزدوجاً من السلطة والمجتمع معاً، فعدم نضوج ثقافة الرأي لم يكن سمة لرجالات السلطة فقط بل هو سمة اجتماعية عامة، بسبب من إن الطابع التقليدي للمجتمع العراقي واستمرار سيادة الثقافة الأبوية بل وانتصار الأخيرة في معركتها مع الثقافة الحديثة تعد العوامل

الأساسية التي حالت دون تطور عقلية التسامح تجاه الرأي الآخر وبالتالي ترسيخ التعددية السياسية كعنصر من عناصر البناء الاجتماعي– السياسي. (زايد، ٢٠٠٨، ص ١٨).

كذلك أن القطيعة التامة مع النظام الديمقراطي التعددي لن تؤدي إلى خلق ثقافة اجتماعية متفهمة لماهية هذا النظام ولشروطه كما أوضحت التجربة العراقية منذ سقوط النظام الملكي الذي كان يشوب تطبيقاته الديمقراطية الكثير من العيوب، إلا إن الواقع السياسي العراقي ومنذ سقوط هذا النظام اخذ تباعاً يشهد تراجعاً بحيث إن كل نظام جديد كان أسوا من الذي سبقه وصولاً إلى فترة حكم (حزب البعث) التي لم تشهد فقط القضاء على آخر ما تبقى من مظاهر التعددية السياسية في العراق، بل وشهدت أيضا أبشع صور الانتهاك للرأي الآخر.(عبد الله، ٢٠٠١، ص ١٧٣).

المطلب الثالث: هجرة راس المال والعقول

تؤدي حالة عدم الإستقرار السياسي في البلدان بشكل عام إلى هجرة رؤوس الأموال الوطنية بحثاً عن موطن أكثر أمناً للإستثمار والعمل، وغالباً ما تتخذ من أقرب الدول المجاورة مكاناً لها بحكم تقارب التركيبة الإقتصادية والثقافية وحتى الإجتماعية لكلا البلدين، وهذا ما حدث بالنسبة للأموال العراقية الخاصة التي إنتشرت في البلدان المجاورة وبالإخص في الأردن وسوريا وأيضاً مصر، فبحكم عدم إستقرار الأوضاع الأمنية والإقتصادية في العراق، ذهبت أكثر الشركات ورجال الاعمال إلى توظيف أموالهم في أسواق أكثر أمناً إلى الحد الذي بات فيه رأس المال العراقي يشكل نسبة لا يمكن التغافل عنها من مجموع الأموال المستثمرة في هذه البلدان. (مصطفى، ٢٠٠٤، ص ٣١).

وقد عكس كل من عدم الإستقرار وتفاقم ازمة الهجرة الداخلية والخارجية، إزدياد هجرة العقول العلمية التي تضاعفت في السنوات الأخيرة لاسيما بعد تعرض عدد من الكفاءات العلمية لعمليات إغتيال مقصود ومنظم وأيضاً عشوائي، وهو ما يعد من أشد النتائج سوءاً الناجمة عن الإرهاب والحرب الأهلية، لاسيما عندما يكون هذا القتل قائم على أساس الهوية المذهبية بحيث يمارس من قبل الأطراف المتصارعة بشكل متبادل، ولم يسبق للعراق أن شهد فترة نزوح وهجرة للعقول العلمية مثلما شهده خلال السنوات التي أعقبت الإحتلال الأميركي، إذ كان الجامعيون والأطباء الاختصاصيين أكثر الفئات تعرضاً لمحاولات الإغتيال، وقد بلغت حالات الإستهداف الموثقة منذ نيسان ٢٠٠٣ ولغاية نيسان ٢٠٠٦ بحدود (٣٨٠) حالة إستهداف، علماً ان الكثير من الحالات لم يتم توثيقها لأسباب تتراوح ما بين الخوف من العمليات الإنتقامية أو الفوضى الامنية فضلاً عن ضعف

مجهودات التوثيق في المؤسسات العراقية.(تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٢٠٠٨، ص ١٤٧).

ومما لا شك فيه إن هجرة العقول العراقية ليس أمراً طارئاً بسبب الظرف الأمني السيء الذي مر به العراق، بل تكاد أن تكون ظاهرة فريدة ومتميزة منذ عقود طويلة الى حد أن أصبحت شائعة نتيجة لما مر به البلد من أزمات متكررة شملت حروب عسكرية وعقوبات إقتصادية، وهو ما يؤكد فكرة أن الهجرة العلمية نشطت في العراق حتى خلال فترات الإستقرار الأمني الداخلي وكانت حوافزها مظاهر عدم الاستقرار الإقتصادي وعسكرة المجتمع، ومثال على ذلك بلغ عدد العراقيين الذين طلبوا اللجوء في عام ١٩٩٩ فقط في المانيا (٨٨٠٠) عراقي وفي بريطانيا (٦٤٠٠) عراقي ومن بينهم الكثير من الكفاءات العلمية، وقد ازداد ذلك العدد كثيراً بعد سقوط النظام بسبب الوضع الأمني المتدهور وتنطوي هذه الهجرة على خسائر فادحة تنعكس سلباً على عملية التنمية الإقتصادية كونها تؤدي الى فقدان التخصصات المطلوبة خصوصاً وأن علمنا أن تعويض مثل هذه الخسائر سيتطلب سنوات وأموال طائلة، فعلى سبيل المثال ان كلفة تدريس وتخريج طالب كلية الطب في العراق بلغت اكثر من (١٥) الف دينار عراقي في السبعينات او حوالي (٤٥) الف دولارحسب قيمة الدينار في ذلك الوقت، وهو ما يعني أن وجود اكثر من (٢٠٠٠) طبيب عراقي يعملون في مستشفيات بريطانيا الان كلف خزينة الدولة اكثر من (١٠٠) مليون دولار، ناهيك عن المهندسين والمتخصصين في علوم اخرى.(تقرير الهجرة الدولية لعام٢٠١٥، ص ١٨٥).

وقد أسهم هذا الوضع السلبي في إستمرار عمليات الإغتيال والحوادث الأخرى (الخطف، التهديد والإعتداءات) دون كابح أمني الى دفع العديد من العقول الى الهجرة خوفاً من أن يطالها المصير ذاته، ولم يقتصر الأمر على التعليم الجامعي بل شمل أيضاً عدداً كبيراً من التربويين فضلاً عن بعض الإعتداءات التي وقعت على مدارس معينة مما زاد من حالات عدم الانتظام في الحضور الى المدرسة، فحسب إحصاءات وزارة التربية في عام ٢٠٠٧ لا يحضر الى المدارس سوى (٣٠%) من أصل (٣.٥) مليون طالب بالمقارنة مع نسبة حضور بلغت في عام ٢٠٠٦ بحدود (٧٥%). (تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٢٠٠٨، ص ١٤٩).

وبشكل عام قدرت منظمة الهجرة العالمية (IOM) أنه حتى نيسان ٢٠٠٨ بلغ عدد المهجرين داخلياً (IDPs) ما يقرب من (2.7) مليون شخص، أما خارجياً فأن أعداد المهاجرين بلغوا (1.5) مليون شخص في سوريا، وأنه ما بين (٢٠) ألف الى (٥٠) ألف شخص يعيشون في لبنان، فضلاً عن

وجود (٧٠) ألف شخص في مصر و(٧٥) ألف في إيران، أما الأردن فتستضيف عدداً يتراوح ما بين (٤٥٠) و(٥٠٠) ألف شخص.(مجموعة الأزمات الدولية، ٢٠٠٨، ص٥).

الخاتمـــــــــــة

يمكن فهم العنوان الرئيسي وهو اشكالية عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ هي جميع الهفوات والمشاكل التي مرت في سنوات مع بعد الاحتلال لغاية يومنا هذا ودور الشعب الحقيقي في العملية السياسية فضلاً عن المشاركة في ادارة شؤون الدولة لكن في اطاره القانوني والدستوري ومن المعروف إن الدولة واشكالاتها السياسية تقوم على حكم القانون فهي تتطلب وجود مؤسسات تمتاز بالنزاهة والشفافية ووجود اداة قضائية تقوم بالمراقبة والمحاسبة القضائية في أي ملفات فساد لكل مؤسسات الدولة بدون استثناء فهي تتطلب الوعي السياسي وتطور مفهوم المواطنة وفضلاً عن الولاء للوطن والابتعاد قدر الامكان عن الميلان للانتماءات الضيقة والتقليدية فان عدم توفر هذه الشروط تساهم في اضعاف المسيرة الديمقراطية ويعرقل تقدمها .

وان حلول المشاكل في العراق لم يحقق تقدماً واسعاً وكل ذلك يرجع إلى عدة اسباب منها تتعلق بالفساد وكذلك ضعف المؤسسات غير الحكومية التي تتمثل في منظمات المجتمع المدني وفضلاً عن كثرة الاحزاب السياسية وفي الوقت نفسه عدم قدرتها على تحقيق التقدم في الميدان السياسي وكذلك المجتمع العراقي يفتقر إلى التنشئة الاجتماعية الصحيحة التي تساهم في استيعاب الثقافة الديمقراطية فان هذه الثقافة تقوم على اساس التسامح السياسي والفكري والقبول بالتعددية والاختلاف في وجهات النظر واعطاء حق المشاركة للجميع .

العراق يتطلب اصلاحاً سياسياً شاملاً يتمكن النظام من احداث تحولاً حقيقياً عبر توفير عدة سمات لا يمكن الاستغناء عنها كالمشاركة السياسية الواسعة بهدف المساهمة في صنع السياسة والقرارات بشكلها المباشر وغير المباشر والمشاركة في اختيار الحكام، فضلاً عن وجود سلطة مركزية تستطيع إن تفرض مركزيتها والانتقال السلمي للسلطة عبر الانتخابات عامة و دورية فان كل هذا يوصلنا إلى مجتمع واعي يمتاز بالحرية وقدرته على تطبيق النموذج الديمقراطي .

ان ذلك ليس بالأمر السهل، بل هو في غاية الصعوبة وهنا تكمن أهمية توافر الإرادة السياسية للقيام بدورها في حفز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتأكيد ان للواقع الأمني اثر كبير في تأخر الحصول على نتائج التنمية لتأخر تنفيذها، لكن ذلك لا يمنع ان تقوم الدولة بتحسين الخدمات على مختلف أنواعها وإنشاء البنى التحتية التي لها الأثر الكبير في إتمام العملية الاقتصادية، إلى جانب محاربة الآفة التي تضاهي في أهميتها الوضع الأمني وهي محاربة الفساد الإداري المستشري في

المؤسسات الحكومية والذي يتسبب بإضعاف الدولة وضياع هيبتها وإهدار المال العام وتقليل فرص العمل ووصول أشخاص غير مناسبين إلى المناصب الحساسة أو المهمة وبما يؤدي إلى –كنتيجة لأعلاه– إلى تدفقات عكسية للأموال –كما يجري حاليا – وامتناع الدول والمؤسسات عن تقديم منحها أو قروضها أو استثماراتها إلى البلد.

المصـــــــادر

١. إبراهيم، موسى ، السياسة الاقتصادية والدولة الحديثة، دار المنهل اللبناني، بيروت، ١٩٩٧.

٢. الشاهر، شاهر اسماعيل، ٢٠١٩ ، الإستقرار السياسي معاييره ومؤشراته، https://alhoriyatmaroc.yoo7.com/t2741-topic

٣. ناجي، عزو محمد عبد القادر، ٢٠٠٨، مفهوم عدم الاستقرار السياسي في الدولة، الحوار المتمدن، العدد: ٢١٨٩ http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=124621&r=0

٤. بدر الدين، إكرام عبد القادر، الاستقرار السياسي في مصر (١٩٥٢ – ١٩٧٠)، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (٦٩)، تموز (١٩٨٢).

٥. الكاظم، صالح جواد و العاني، علي غالب ، الأنظمة السياسية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد – كلية القانون، ١٩٩١.

٦. فيصل، غازي ، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث ،جامعة بغداد ، بغداد، ١٩٩٣.

٧. دافيس، إريك ، مذكرات دولة، السياسة والتاريخ والهوية الجماعية في العراق الحديث، منشورات المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٨.

٨. طاليس، ارسطو ، السياسة – الكتاب الثامن، ترجمة أحمد لطفي السيد، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٤٧.

٩. عبد الله، عبد الخالق ، العالم المعاصر والصراعات الدولية، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٣٣، المجلس الثقافي والاقتصادي، الكويت، ١٩٨٩.

١٠. هدبرو، غوران ، الاتصال والتغير الاجتماعي في الدول النامية، الطبعة الأولى، ترجمة: محمد ناجي الجوهري، بغداد،١٩٩١.

١١. الزيدي، حسن لطيف ، موسوعة الأحزاب العراقية: الأحزاب والشخصيات السياسية والدينية العراقية، مؤسسة المعارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠٠٧.

١٢. علي، خالد حنفي ، ٢٠١٤، التدخل الخارجي بين قيود القوة والدواعي الإنسانية، (http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/3498.aspx).

١٣. المعموري، نبراس ، ١٥ تشرين الأول، ٢٠١٦، في الميزان ..السياسة الخارجية العراقية، موقع كتابات، https://kitabat.com

١٤. الجادر، تميم ظاهر ، الجريمة الإرهابية: دوافعها وسبل الوقاية منها، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية – الجامعة المستنصرية، العدد (٤) السنة الأولى، صيف ٢٠٠٦.

١٥. الحمداني، رعد ، واقع المؤسسات والقوات الأمنية والعسكرية العراقية الجديدة ومدى قابليتها للإصلاح، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (٣٥٦) تشرين الأول – إكتوبر، ٢٠٠٨.

١٦.المصالحه، محمد ، التطورات في البنية الدولية وتأثيرها في ظاهرة الإرهاب، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (٢١) ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠٠٩.
١٧.حمدان، نصيف جاسم ، داعش وحرب العقول دار الكتب العالمية، بيروت، ٢٠١٦.
١٨.فتح الرحمن، عثمان سراج الدين ، نحو ضمان المشاركة الشعبية في التنمية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (٣٤٣) السنة الثلاثون، أيلول ٢٠٠٧.
١٩.الحمش، منير ، مقاربة الواقع العربي في ضوء العلاقة بين التنمية والإستقرار، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (٣٥٣)، تموز ٢٠٠٨.
٢٠.اصلان، اكرم عبد العزيز ، حصاد جهود اعادة اعمار العراق، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية، القاهرة، العدد١٦٤، ٢٠٠٦.
٢١.برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠.
٢٢.الحلفي، عبد الجبار عبود ، البطالة في العراق مع إشارة خاصة الى بطالة الشباب، مجلة بحوث إقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العددان (٣٤ – ٤٤) ، ٢٠٠٨.
٢٣.مقابلة خاصة مع الحافظ، مهدي – وزير التخطيط والتعاون الإنمائي السابق في صحيفة المنارة: ٢٩ آب ٢٠٠٧.
٢٤.الربيعي، كوثر عباس ، أموال العراق وسوء الإدارة الأميركية، أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (١٤٢)، آذار، ٢٠٠٥.
٢٥.بوين، ستيوارت ، ٢٠١٦، تهريب النفط والفساد يهددان وجود الحكومة العراقية
https://www.aljazeera.net
٢٦.تقرير السفارة الأميركية في بغداد عن فساد الحكومة العراقية، المستقبل العربي، السنة (٣٠)، العدد (٣٤٥)، تشرين الثاني، ٢٠٠٧.
٢٧.التقرير الإستراتيجي العراقي، الفساد ودوره في تحجيم الاداء الاقتصادي العراقي بعد الإحتلال، مركز حمورات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٨.
٢٨.عبد الله، ثناء فؤاد ، الدولة والقوة الاجتماعية في الوطن العربي (علاقات التفاعل والصراع)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١.
٢٩.زايد، احمد ، الدولة بين نظريات التحديث والتبعية، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر ،٢٠٠٨.
٣٠.مصطفى، عدنان ياسين:المجتمع المدني في العراق التحديات و الآفاق، مجلة الحكمة، بيت الحكمة، بغداد، عدد ٣٦، أيار ٢٠٠٤،.
٣١.تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إحصاءات بشأن العراقيين المهجرين في مختلف أنحاء العالم، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (٣٥٣)، تشرين الثاني –نوفمبر، ٢٠٠٨،.
٣٢.الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة، تقرير الهجرة الدولية لعام٢٠١٥، الامم المتحدة ، نيويورك، ٢٠١٥.
٣٣.مجموعة الأزمات الدولية، مسؤولية فاشلة، اللاجئون العراقيون في سوريا، الأردن ولبنان، تقرير الشرق الأوسط رقم (٧٧) في ١٠ تموز ٢٠٠٨.